الوضع يمكن أن يشل اقتصاديات أوروبا الغربية واليابان ويسبب اضطرابات خطيرة ، وتقنين ، وغير ذلك من الآثار السلبية في هذا البلد (اميركا) »(٤٧). ان تسيطر الدول العربية على كميات كبيرة من احتياطي النقد ، يقول بروجهام ، « لن يكون مجرد عامل يسمح لها باستخدام النفط كسلاح ، فهذا الاحتياطي هو سلاح بحد ذاته . ولكن هل ستلجأ دول الشرق الاوسط او بعضها لاستخدام نفطها او احتياطيها النقدي كسلاح سياسي ، ولأية أغراض ؟ ذلك ما لا أستطيع التنبؤ به . الا أن الحقيقة التي يجب ان ندركها هي ان تلك الدول تستطيع ذلك ، وتلك حقيقة لا نستطيع تجاهلها ونحن نرسم سياستنا الخاصة بالطاقة او سياستنا الخارجية »(٤٨).

اتفاقية المشاركة والنفط العربي

كان تشكيل منظمة الدول المصدرة للنفط عام ١٩٦٠ ، هو الخطـــوة الاولى في طريق السيطرة المالية . ففي ذلك العام تشكلت المنظمة بهدف مواجهة التدهور الذي طرأ على اسعار النفط الخام في أواخر الخمسينات . وقد نجحت الاوبك في الستينات بوضع حد لتدهور الاسعار ، لكنها لم تستطع حمل شركات النفط علـــى زيادة مدفوعاتها الـــى الحكومات الا بمقدار ضئيل للغاية .

أدت حرب ١٩٦٧ الى انطلاق القوى التي أحدثت تغييرا جذريا في صناعة النفط الدولية. فقد أدت تلك الحرب الى زيادة العداء العربي للمصالح الغربية بسبب الدعم الاميركي لاسرائيل . كما أدت الحرب ايضا الى اغلاق قناة السويس مما جعل أوروبا الغربية تصبح أكثر اعتمادا على النفط الليبي . ثم جاءت الثورة الليبية وتلا ذلك مباشرة قيام مجابهة بين ليبيا وشركات النفط . عرضت الشركات يومها زيادة زهيدة في المدفوعات مما أغضب النظام الثوري في ليبيا . وفي المجابهة الثانية بين الطرفين رمت ليبيا بكل أوراقها التي أذهلت القائمين على صناعة النفط . قالت ليبيا « ان حاجة الشركات الى النفط اكبر من حاجة الدول المنتجة الى العائدات »(٤٩)*.

وحذت باقي الدول المنتجة للنفط حذو ليبيـــا . وحصلت الحكومات بموجب اتفـــاقيتي طهران وطرابلس على زيادة كبيرة في نسبة ما تدفعه لها الشركات ، اذ كانت الاموال تقسم مناصفة بين الشركات والحكومات قبل عام ٦٧ ، اما الان فأصبح نصيب الحكومات ٧٩ بالمئة مقابل ٢١ بالمئة للشركات . ثم كانت الضربة القاضية في شهر تشرين الاول ١٩٧٢ ، حيث تم التوصل الى اتفاق بين الشركات وخمس دول عربية منتجة للنفط . ويدعو الاتفاق الى مشاركة الدول العربية المنتجة للنفط ، في الانتاج مع احتفاظها بمـــا تحصل عليه من فوائد ضخمة .

وصاحب فكرة المشاركة هذه هو الشيخ احمد زكي اليماني وزير النفط في السعودية ، الذي يصف المشاركة بقوله انها « زواج كاثوليكي لا ينفصم بين مصالح البلدان المنتجة للنفط والبلدان المستهلكة وشركات النفط »(٥٠). علق محلل صناعي على ذلك قائلا : « حقا انه زواج على الاصول ــ عرس بارود »(٥١). واستعمل ناطق باسم احـــدى الشركات تعبيرا اخر لوصف العملية فقال « انها اغتصاب بالرضى »(٥٢).

وبموجب الاتفاقية الجديدة سيصبح للحكومات العربية نسبة ٢٥ ٪ من أسهم الشركات عام ٧٣ على أن ترتفع هذه النسبة تدريجيا لتصل الى ٥١ ٪ في عام ١٩٧٣ ، وذلك على الشكل التالي : تبقى نسبة الـــ ٢٥ ٪ ثابتة حتى عام ١٩٧٨ ، وترتفع الى ٣٠ ٪ عام ١٩٧٩ ثم تزداد بنسبة ٥ ٪ سنويا حتى عام ١٩٨٢ ، ثم تزيد اخيرا ٦ ٪ في عام ١٩٨٣ فتصل بذلك الى ٥١ ٪ (٥٣).

* أعدت هذه الدراسة في مطلع العام ١٩٧٣ وقبل اجراءات التأميم الليبية الاخيرة .